Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

09 Janvier 2012
09يناير 2012

الشروق

معتقلون إسلاميون يوقفون إضرابهم عن الطعام بعد تدخل محمد الصبار

■ محمد الخضيري

نجح محمد الصبار في إقناع أحد عشر معتقلا إسلاميا بسجن تولال 2 بمكناس بفك إضراب مفتوح عن الطعام امتد لحوالي الأسبوعين.

وعلمت الشروق من مصدر من عائلات معتقلي السلفية الجهادية بسجن تولال 2 بمكناس أنهم فكوا إضرابهم المفتوح عن الطعام بعد تدخل محمد الصبار، وتنقله إلى المؤسسة السجنية على رأس لجنة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للاطلاع على حالة المعتقلين الصحية وحثهم على فك إضراب خاضوه منذ 22 دجنبر احتجاجا على أوضاعهم بالمؤسسة السجنية. وحسب زوجة المجاطي المضو بـ«اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين»، في اتصال مع «الشروق»، فإن الصبار تنقل إلى المؤسسة السجنية بعد زيارة حسناء مساعد زوجة المعتقل بوجرة ياسين والزوهرة عربي أم المعتقل هشام معاش، في الثاني من يناير الحالي، لمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعرضهن لحالات ذويهن المعتقلين أمام محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الصبار الذي وعدهن بالتنقل للسجن من أجل الإطلاع على حالة أزواجهن، والتدخل من أجل تهدئة الأجواء بالمؤسسة السجنية.

وبالفعل تنقل محمد الصبار رفقة مسؤولين آخرين بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل فتح حوار مع المعتقلين الإسلاميين وإقناعهم بإيقاف إضرابهم الذي خاضوه طيلة أسبوعين. وحسب بيان للجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، فإن أربعة معتقلين هم ياسين بوجرة وهشام معاش وادريس الفياطي وعبد الحكيم قطعي تحاوروا مع مدير المؤسسة السجنية بحضور الصبار ووفده ليتقرر تعليق الإضراب، على أساس أن يتم تحسين أوضاعهم بالمؤسسة السجنية، وذلك من خلال «توفير الأدوية للمصابين بالأمراض المزمنة وللمصابين بالأمراض العرضية و نقل حالات المرض المستعجلة لتولال1 في انتظار إعداد وتجهيز العيادة الخاصة بسجن تولال 2 بمكناس، وتوفير المقررات الدراسية للذين يتابعون دراستهم، وتمكين المعتقلين من استقبال عائلاتهم، بالإضافة إلى تمديد الفسحة، وتزويد السجناء بهواتف نقالة لعدم توفر هواتف عمومية بالمؤسسة السجنية»، واتصلت «الشروق» بمحمد الصبار، للتعليق على نتائج الحوار الذي أشرف عليه، والذي حد من تصعيد بين الإسلاميين وإدارة المؤسسة السجنية طال لأكثر من أسبوعين، لكن هاتفه كان خارج التغطية.

وكان جزء من المعتقلين الإسلاميين بالسجن المكناسي نقلوا من سجن الزاكي بسلا الذي عرف مواجهات عنيفة بينهم وبين قوى الأمن، وكانوا نقلوا بطلب من قاضي التحقيق بملحقة محكمة الاستئناف بسلا في بداية شهر غشت الماضي. وشهدت المؤسسة السجنية، حسب المعتقلين حملات تفتيش مستمرة من طرف الحراس معهم. وكان أحد المعتقلين أقدم يوم 3 نونبر الماضي على شنق نفسه بالمؤسسة السجنية احتجاجا على وضعه بالمؤسسة، ونجا من الموت بأعجوبة. بعد أن نقل وهو يحتضر إلى المستشفى حيث تم إنعاشه. ■

Revue de Presse du

التجديد

بعد زيارة وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان

معتقلون بسجن تولال يعلقون إضرابهم عن الطعام

علق المعتقلون بسجن تولال 2 بمكناس إضرابهم المفتوح عن الطعام الذي دام 14 يوماً، وذلك بعد زيارة لجنة موفدة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان برئاسة محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس.

وجاءت زيارة أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد الزيارة التي قامت بها اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين للمجلس بتاريخ 2 يناير 2012.

وكانت اللجنة قد كشفت للكاتب العام للمجلس الوضعية المزرية التي يعيشها المعتقلون الإسلاميون داخل سجن تولال 2 بمكناس.

وحسب بيان للجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين توصلت «التجديد» بنسخة منه، ناقش الوفد الذي حل بمكناس مجموعة من المطالب مع كل من «ياسين بوتجرة، وهشام معاش، وإدريس الغياطي، وعبد الحكيم قطفي» بحضور مدير السجن بنفازي، وتم من خلالها الاتفاق على توفير الأدوية للمصابين بالأمراض المزمنة وللمصابين بالأمراض العرضية، نقل حالات المرض المستعجلة لتولال1 في انتظار إعداد وتجهيز العيادة الخاصة بسجن تولال 2 بمكناس، توفير المقررات الدراسية الموجودة بجهة مكناس وتوفير خزانة للكتب وإعطاءهم الورقة والقلم والاتصال بعمداء الجامعة بجهة مكناس لمد المعتقلين بالمقررات الدراسية، وزيادة الوقت المخصص للزيارة وفتح مكتب المدير في وجه الأطفال قصد تمكينهم من الزيارة المباشرة لآبائهم، ريثما تعد القاعة التي ستخصص للزيارات المباشرة للعائلات في حدود شهر.

من جهة أخرى، توصل النقاش إلى ضرورة إيقاف التفتيش المهين والاستفزازي للمعتقلين، التعهد بإيقاف كل أشكال المعاملات الحاطة بالكرامة الإنسانية من تهديدات وغيرها، توفير هواتف نقالة لعدم تواجد الهاتف الثابت بالسجن لتسهيل اتصال المعتقلين مع العائلات وتعبئة الهواتف من طرف المعتقلين، وزيادة الوقت المخصص للفسحة، بالإضافة إلى تحسين التغذية كما وكيفا، توفير موقد لتسخين الطعام، وجلب آلة غسيل كبيرة تقوم بغسل وتجفيف الملابس لعدم وجود مساحة كافية في مكان الفسحة.

Revue de Presse du ... e l'Homme

الخبر

الصبار

علق معتقلو السلفية الجهادية المضربون عن الطعام بسجن تولال 2 بمكناس، منذ 22 دجنبر الماضي، إضرابهم الذي استمر أربعة عشر يوما، بعد الزيارة التي قام بها محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبعد ساعتين من التفاوض مع هؤلاء، تقرر توفير الأدوية للمصابين بالأمراض المزمنة وللمصابين بالأمراض العرضية، ونقل حالات المرض المستعجلة لتولال1، في انتظار إعداد وتجهيز العيادة الخاصة بسجن تولال 2 بمكناس.

كما تقرر توفير إدارة السجن للمقررات الدراسية الموجودة بجهة مكناس، فضلا عن خزانة للكتب وأوراق وأقلام، مع الاتصال بعمداء الجامعة بجهة مكناس، قصد تمكين المعتقلين من المقررات الدراسية.

هذا، وتمت زيادة الوقت المخصص لزيارة السجناء من نصف ساعة إلى ساعة إلا ربع، وفتح مكتب المدير في وجه الأطفال، بهدف تمكينهم من الزيارة المباشرة لآبائهم لمدة 15 دقيقة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

سجناء السلفية يعلقون اضرابهم عن الطعام بعد زيارة محمد الصبار

محمد البكاري ـ المبادرة بريس

علم موقع "المبادرة بريس" أن المعتقلين المضربين عن الطعام بسجن تولال 2 بمكناس منذ 22 دجنبر 2011 قد علقوا إضرابهم بتاريخ 4 يناير 2012 والذي استمر أربعة عشر يوما، بعد زيارة لجنة موفدة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان برئاسة الأستاذ محمد الصبار.

وتأتي هذه الزيارة حسب مصادر حقوقية بعد زيارة اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 2 يناير 2012 في شخص حسناء مساعد زوجة المعتقل بونجرة ياسين الذي كان أحد المضربين عن الطعام مصحوبة بأم هشام معاش أحد المضربين الزوهرة عربي.

في هذا اللقاء تم شرح وضعية المعتقلين الإسلاميين المزرية التي يعيشونها داخل سجن تولال 2 بمكناس للأستاذ الصبار ووضعه أمام الانتهاكات التي يتعرضون لها هناك كما تم إبلاغه بالوضعية الصحية لبعض المضربين عن الطعام ،وحسب مصدر حضر اللقاء فإن الأستاذ محمد الصبار قد وعد بزيارة المعتقلين يوم الأربعاء 4 يناير 2012 ووفى بوعده.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارة جاءت بعد سلسلة من الوقفات التي نظمتها اللجنة المشتركة يوم الثلاثاء 3 يناير 2012 والتي كانت من بينها وقفة أمام مجلس محمد الصبار..

وبعد الجلوس على طاولة النقاش مع 4 المعتقلين وهم : ياسين بونجرة وهشام معاش وإدريس الغياطي وعبد الحكيم قطفي بحضور وفد المجلس الوطني ومدير السجن بنغازي وبعد ساعتين من التفاوض تقرر ما يلي، حسب ما أفادتنا به لجنة الدفاع عن المعتقلين الإسلامين :

-توفير الأدوية للمصابين بالأمراض المزمنة وللمصابين بالأمراض العرضية ،و نقل حالات المرض المستعجلة لتولال1 في انتظار إعداد وتجهيز العيادة الخاصة بسجن تولال 2 بمكناس.

-توفير المقررات الدراسية الموجودة بجهة مكناس وتوفير خزانة للكتب وإعطاءهم الورقة والقلم والاتصال بعمداء الجامعة بجهة مكناس لمد المعتقلين بالمقررات الدراسية -.زيادة الوقت المخصص للزيارة وفتح مكتب المدير في وجه الأطفال قصد تمكينهم من الزيارة المباشرة لآبائهم ، ريثما تعد القاعة التي ستخصص للزيارات المباشرة للعائلات في حدود شهر.

-إيقاف التفتيش المهين والاستفزازي للمعتقلين .- التعهد بإيقاف كل أشكال المعاملات الحاطة بالكرامة الإنسانية من تهديدات وغيرها .- توفير هواتف نقالة لعدم تواجد الهاتف الثابث بالسجن لتسهيل اتصال المعتقلين مع العائلات وتعبئة الهواتف من طرف المعتقلين.- زيادة الوقت المخصص للفسحة -. تحسين التغذية كما وكيفا.- توفير موقد لتسخين الطعام.- جلب آلة غسيل كبيرة تقوم بغسل وتجفيف الملابس لعدم وجود مساحة كافية في مكان الفسحة .- توفير الاستحمام للمعتقلين مرتين في الأسبوع بعد إصلاحات في الحمام.

وعبر المعتقلون في ختام هذا اللقاء تشبثهم بتفعيل اتفاق 25 مارس لأجل تسوية ملف اعتقالهم وحله سياسيا. وقد علق المعتقلون إضرابهم كبادرة لحسن نياتهم ،كما أكد المعتقلون أن خياراتهم النضالية مفتوحة إلى أن ينالوا حقوقهم المشروعة من حرية وكرامة.

من جهتها سجلت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الاسلاميين عن تحفظها على بعض بنود الإتفاق وأكدت في بلاغ لها توصل موقع "المبادرة بريس" على نسخة منها على احتفاظنا بالحق في مساندة المعتقلين الإسلاميين والدفاع عن حقهم في الحرية والكرامة بكل الأساليب السلمية المتاحة و المشروعة .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

شدد على ضرورة تفعيل إصلاح القضاء بعد أن صار سلطة مستقلة دستوريا

الصبار: إصلاح القضاء أساسي لتأمين الاستقرار الاجتماعي

■ أخبار اليوم ■

أكد خبراء ومناضلون في مجال حقوق الإنسان، خلال لقاء أمس السبت بأكادير، أن استقلال وتأهيل القضاء في ضوء الدستور الجديد ضرورة لا غنى عنها لإعادة ثقة المواطنين في الجهاز القضائي وتكريس الديمقراطية.

وأكد الأمين العام لمجلس حقوق الإنسان محمد الصبار في هذا الإطار أن ثمة ارتباطا وثيقا بين تأهيل العدالة واستعادة ثقة المتقاضين، وهو ما يفرضه إقرار المغرب لقانون أساسي جديد.

وذكر الصبار خلال هذا اللقاء الذي نظم تحت عنوان «إصلاح القضاء بين طموحات المهنيين وانتظارات المواطنين» أن السلطة القضائية تمثل الآلية الأساسية لحماية «الحقوق والحريات».

وفي هذا الصدد، أكد أن الدستور الجديد يكرس ويعزز استقلال القضاء الذي أصبح سلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو ما يستلزم تفعيل ورش إصلاح القضاء على المستويات التقنية واللوجيستية والبشرية وكذا فيما يتعلق بالسياسات العمومية.

وقال إنه من الضروري أن يشعر المواطن، بشكل ملموس، بتيسير الولوج إلى القضاء، على أن تسود قيم الإنصاف والعدالة قبل أي شيء»، مبرزا الأهمية القصوى التي يكتسيها القضاء في تأمين الاستقرار السياسي والاجتماعي وبوصفه عاملا محفزا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ومن جهتهما، ذكر القاضيان حسن مصلح وعز الدين خوخ، بأسس الودادية الحسنية للقضاة، بالمراحل التي عرفها ورش إصلاح القضاء في المغرب، معتبرين أن هذا الموضوع يمثل قضية المجتمع المغربي في سعيه لبناء الدولة العصرية الديمقراطية.

وقال مصلح إن العمل القضائي مركب ومتعدد الأبعاد بحيث إن القاضي «يجد نفسه في غالب الأحيان في مواجهة العديد من الإكراهات التي تحدد حكمه»، معربا عن أسفه «لعدم إشراك القضاة، ولمدة طويلة، في النقاش حول إصلاح القضاء وتخليقه».

وبدورهما، شدد مصطفى المانوزي، رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف، وعثمان نوراوي، نقيب هيئة المحامين بأكادير والعيون، على أن انتهاج مقاربة شاملة، تضع المواطن في صلب أي إصلاح للقضاء، من شأنه أن يعزز استقلال السلطة القضائية ويكرس سيادة القانون.

وعرف هذ اللقاء، الذي نظمته فيدرالية التضامن الجمعوي (مجموعة من الجمعيات بمنطقة سوس ماسة درعة)، حضور ممثلين عن مختلف الهيئات في قطاع العدالة بالجهة وعن المجتمع المدني.

Revue de Presse du Conseil National des droits d

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الرميد يقول إن الحكومة ستطلب العفو عن المعتقلين السياسيين وحقوقيون يناقشون تصريحه

قال مصطفى الرميد وزير العدل الجديد أول أمس الخميس انه سيطلب عفوا ملكيا عن نشطاء انتقدوا الدولة، ويقول حقوقيون بشأنهم إنهم لم يتمتعوا بمحاكمات عادلة.

واضاف الرميد الذي كان يتحدث لرويترز أن الحكومة لديها رؤيتها في كيفية التعامل مع هذه القضايا، لكنها تواجه أيضا قيودا مؤسسية حيث لا تملك الحكومة التدخل في شؤون القضاء، ولا يمكن لأحد أن يدعوها لأن تتدخل باعتبار القضاء مؤسسة مستقلة، واضاف أن هناك وسيلة وحيدة لتحقيق ذلك وهي العفو الملكي، ولذلك تعمل الحكومة على الحصول عليه حلا لهذه المشكلة، لكنه قال إن القرار في النهاية قرار الملك بالعفو، لا قرار الحكومة، واضاف أن الحكومة ستحاول أن يصدر هذا القرار، مبنيا على معلومات ومقترحات تقدمها للملك.

من جهتها أمينة بوعياش أكدت للجريدة بأن المعالجة القضائية ممكنة خاصة بالنسبة لملفات معتقلي حركة 20 فبراير، وعدد من الملفات التي مازالت في طور المعالجة القضائية، وذلك بالعمل على تمتع المتابعين بحق المتابعة في حالة سراح. وذهب حسن طارق الى أن الأفكار التي يطرحها الرميد غير واضحة، وعليه أن يميز بين دوره كوزير وبين مهنته كمحام وجمعوي كان مرتبطا بعدد من القضايا. وأكد طارق على أن العفو العام من اختصاص الحكومة بعد تصديق البرلمان، وأما العفو الخاص المخول للملك فيمر عبر مساطر واضحة لا علاقة للحكومة بها، ولا يحق لوزير العدل وغيره أن يتدخل خارج المساطر المتبعة. وتساءل طارق عن الصفة التي سيطلب بها وزير العدل العفو، وأين هي اللائحة المعنية بهذا الأمر.

من جهته اعتبر الأستاذ عبد العزيز النويضي الرئيس المؤسس لجمعية "عدالة" بان هذا العمل إيجابي، خاصة أن الرميد ترافع كمحام في عدد من القضايا ويعرف حيثياتها، وهو اليوم كوزير لا يمكنه التدخل في شؤون القضاء لذلك بلجأ لطلب العفو، كما طالب النويضي مسؤولي المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بتحمل مسؤوليته في هذه القضية لأن من مهامه الدفاع عن الحق في المحاكمة العادلة.

ويذكر أن الرميد المعين في وزارة العدل قدم أول أمس استقالته من رئاسة منتدى الكرامة الذي تاسس بعد الأحداث الدموية الإرهابية التي عرفها المغرب سنة 2003 ،وتخصص في الدفاع عن أعضاء ما يسمى بالسلفية، وبينهم مجموعة من المتهمين بالتحريض على الإرهاب. ومعروف عن المنتدى تشبثه بفرض عقوبة الاعدام والتي تناضل عدة جمعيات من أجل إلغائها، احتراما للحق في الحياة.

وكانت منظمات حقوقية ومدنية طالبت بتمكين الجميع من المحاكمة العادلة، وإطلاق سراح كل من لم تتلطخ يداه بدماء الأبرياء الذين سقطوا في عدة عمليات إجرامية مست عددا من المدن المغربية، خاصة الدار البيضاء ومراكش وفاس.

محمد الطالبي

Revue de Presse de l'Homme

الخياري يرفض المجلس الوطني لحقوق الإنسان

هسبريس من الحُسيمة:
الأحد 08 يناير 2012 - 21:55

أقدم الناشط الحقوقي شكيب الخياري، رئيس جمعية الريف لحقوق الإنسان ومعتقل الرأي السابق، على رفض عضوية اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عن منطقة الريف.

وأقدم مسؤولون من الـCNDH على الاتصال بالخياري من أجل مطالبته بالحضور لحفل تنصيب اللجنة، والذي يقام غدا الاثنين بالحسيمة، إلاّ أنّ هذا الأخير رفض بداعي "عدم وضع أي طلب لدى المجلس من أجل التواجد بلجنته الجهوية".

حري بالذكر أنّ شكيب الخياري استمر ضمن موقفه الرافض رغما عن إبداء المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتشبّث به.. في حين سيقام حفل تسمية اللجنة في موعده وبحضور باقي الأعضاء المُعيّنين على الطريقة الإداريّة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme